بالاضافة ، بالطبع ، الى ايقاف الحرب العسكرية وتأمين نزع السلاح من المناطق التي تنسحب منها اسرائيل والمراقبة على ذلك . اما بشأن تجديد الملاحة في قناة السويس ، فان اسرائيل تتوقع تنفيذ الالتزام المصري الذي اعطي ضمن اطار اتفاقية فصل القوات السابقة ، بشأن حرية المرور للبضائع الاسرائيلية وهي تضيف الان على ذلك طلبا بشأن السماح للملاحين الاسرائيليين بالعمل في السفن الاجنبية [التي تمر في القناة] » (المصدر نفسه) .

غير انه على الرغم من هذا ، وكذلك على الرغم من تصريحات الون في الكنيست ايضا « ان الحكومة لم تعالج حتى الان ، وفي كل المحادثات التي اجريناها ، مسألة تقديم الخرائط او رسم خطوط الانسحاب » ، وان احدا لم يتحدث ابدا عن الانسحاب « الى خط ناحال يام — ابو زنيمه او الى اي خط اخر » (معاريف ، ٧٥/١/٩) ، يبدو ان هناك اماكن معينة ينبغي على اسرائيل الانسحاب منها ، بحيث ستضطر الى « الاختيار بين التنازل عن ابو رديس او التنازل عن ممري المتلا والجدي . ويبدو ان الحكومة ستفضل التنازل عن ابو رديس — شرط ان يتعهد الاميركيون بتأمين تزويدنا بالنفط » (اريئيل غيناي — يديعوت احرونوت ، ٧٥/١/٧) . وذكر في هذا الصدد ان احد اهداف زيارة الشاه الى مصر هو استطلاع رأي السلطات المصرية بشأن استعداد ايران لتزويد اسرائيل بالنفط ، اذا ما انسحبت من ابو رديس ، وذلك بناء على طلب الاميركيين (ا . شفايتسر — هآرتس ، ٧٥/١/٣ وشموئيل سيجف — معاريف ، ٧٥/١/٣) ، بينما طالب احد المعلقين مصر بعقد اتفاقية نفط مع اسرائيل عند انسحابها من ابو رديس كخطوة على طريق انهاء حالة الحرب بين البلدين وللتدليل على حسن النية (حفاي ايشد — دافار ، ٧٥/١/١٠) ، في حين اضاف اخر ان الانسحاب من ابو رديس او من الممرات ، او من كليهما سوية سيعرض مصالح اسرائيل للخطر ويلقي عليها اعباء اضافية (زئيف شيف — هآرتس ، ٧٥/١/٣). فالانسحاب من ابو رديس سيزيد من تعلق اسرائيل بالولايات المتحدة لتأمين تزويدها بالنفط ، ويمكن العرب من توجيه ضغوط اقوى على دول الخليج العربي ، كايران مثلا ، التي تبيع النفط لاسرائيل، ثم ادخال قوات مصرية كبيرة الى منطقة خليج السويس ، للدفاع عن منطقة النفط ، مما سيشكل خطرا على الوجود الاسرائيلي في شرم الشيخ . أما الانسحاب من ممري المتلا والجدي فسيزيد طول خطوط الدفاع الاسرائيلية في سيناء بحوالي الضعفين من ناحية ويمكن مصر ، من ناحية ثانية، من اقامة جهاز دفاع حقيقي عن قناة السويس من الشرق (المصدر نفسه) .

خلافات داخل الحكومة الاسرائيلية

تشير معظم المصادر الاسرائيلية ، كما ذكرنا ، الى ان المقترحات التي قدمها الون الى الاميركيين لنقلها الى مصر بشأن موقف اسرائيل من المرحلة الثانية من التسوية لم تبحث في جلسات الحكومة الاسرائيلية ، التي لم تتخذ اية قرارات واضحة بشأنها . « فهذه المرة ايضا ، وكما حدث قبل زيارات الون السابقة الى واشنطن ، لم تتخذ الحكومة قرارات معينة ولم يطلب من وزير الخارجية تقديمها للحكومة الاميركية . ان كل النقاط التي عرضها الون كانت ثمرة تفاهم تم الوصول اليه في مجموعة مقلصة ، تضم عادة [رئيس الحكومة] رابين ، [والوزراء] الون، شمعون بيريس ، حاييم تسادوك ويسرائيل غليلي. وقد سمعت الحكومة بهذه النقاط لاول مرة بعد رجوع الون ، وعندئذ فقط وافقت عليها — ومع مفعول رجعي : لا بالتصويت ولا بعد بحث ونقاش عميقين وانما ، عمليا ، من خلال الموافقة على ما تم عمله » (مائي غولان — هآرتس ، ٧٥/١/١٠) .

غير انه يبدو ان هذه المجموعة التي تضع اسس السياسة الاسرائيلية ، غير متفقة فيما بينها على هذه الاسس . « ففي اثناء ذلك حدث شيء مثير للاهتمام في القدس . فقد نشب خلاف بين ثلاثي القمة السياسية في الحكم الاسرائيلي — اي يتسحاق رابين ويغئال الون وشمعون بيريس — حول المسألة الاساسية المتعلقة بالتوجه للمفاوضات على تسوية جزئية مع مصر . وما ظهر حتى قبل زمن غير بعيد وكأنه امر مفهوم تلقائيا ، اصبح موضوعا لخلاف حاد ومستحكم . وعلى طرفي المثلث الفكري يقف وزير الخارجية [الون]